

عمالة الأطفال (ورقة علمية)



إعداد /

أ.د. فتحية محمد باحشوان

15 - سبتمبر - 2021



جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز يمن انفورميشن سنتر
ولايسمح بإعادة طبع البحث أو أي جزء منه أو نقله دون إذن خطي مسبق من المركز

www.yemeninformation.org

البريد الإلكتروني: YIC@yemeninformation.org

مكتب صنعاء: 216282-1-967 - مكتب عدن: 772415913 - مكتب إب: 426502-04

ملخص الورقة:

تعد عمالة الأطفال من المشكلات المعقدة والمتشعبة التي برزت في السنوات الأخيرة حيث تتأثر وتؤثر على جميع ما يتعلق بالطفل من جوانب اقتصادية واجتماعية وصحية وثقافية، وفي بعض الأحيان يكون تأثيرها سلبيا ومدمرا عليه، ومن ثم على أسرته. وتشير ظاهرة عمالة الأطفال إلى استغلالهم في أي شكل من أشكال العمل بما يحرمهم من طفولتهم، ويعيق أو يهدد تعليمهم، ويقيد حقوقهم ويحد من فرصهم في المستقبل، ويؤدي إلى حلقات مفرغة من الفقر. إن هذا الاستغلال محظور بموجب التشريعات في جميع أنحاء العالم، إنما برزت هذه ظاهرة نتيجة لتضافر عدة عوامل أهمها الفقر والبطالة إضافة إلى المشاكل الأسرية الأمر الذي دفع بهم إلى سوق العمل لسد احتياجاتها الضرورية، فتحولوا بذلك من أفراد معالين إلى مشاركين في الإعاقة الاقتصادية.

إن الهدف من هذه الورقة هو تسليط الضوء على هذه الظاهرة وعلى مدى انتشارها في اليمن، والتعرف على أسبابها وآثارها على الفرد والمجتمع. وقد قدمت بعض التوصيات، منها: توفير حماية اجتماعية كافية للجميع -بما في ذلك منافع شاملة للأطفال-، زيادة الإنفاق على التعليم الجيد، إعادة جميع الأطفال إلى المدرسة، توفير الخدمات والبرامج التي تحارب الفقر وأسبابه، توفير برامج مدرة لدخل الأسر التي تعاني من مشاكل اقتصادية، إنشاء مكاتب لحماية الأطفال من التشرد والتسول، إنشاء مؤسسات أو دُور رعاية اجتماعية.

المقدمة:

ظاهرة عمالة الأطفال ظاهرة عالمية بدأت تنتشر وتتوسع في الآونة الأخيرة وتترك آثاراً سلبية تنعكس على الطفل بشكل خاص، وعلى الأسرة والمجتمع بشكل عام وهي متعددة الأبعاد. وتتفاوت مشكلة عمالة الأطفال من دولة لأخرى لكنها أكثر شيوعاً في البلدان الفقيرة والنامية، وتعاني منها الدول المتقدمة أيضاً. كما أنها مشكلة معقدة ومتشعبة حيث تتأثر وتؤثر على الجفلة والأسرة والمجتمع.

يتعرض عدد لا يحصى من الأطفال في مختلف أنحاء العالم يومياً إلى مخاطر تعيق نموهم وتقف عائقاً أمام تنمية قدراتهم، ومن بين هذه المعوقات تكليف الأطفال بأعمال شاقة لا تناسب قدراتهم الجسدية، وتحت ظروف صعبة، مما يؤثر سلباً على صحتهم ومستقبلهم. والطفل العامل هو الطفل الذي يعمل أو يستخدمه أفراد آخرون بهدف الحصول على المال، وينحصر عمره بين السادسة والخامسة عشرة.

وقد أدت الصراعات والكوارث التي تمر بها بعض دول العالم العربي منذ سنوات

إلى ارتفاع عدد الأطفال الذين اضطروا إلى العمل في وظائف تشكل خطراً على نموهم البدني والذهني، وتحرمهم من الفرص التعليمية؛ ففي العديد من شوارع مدن العالم العربي وعواصمه أطفال دفعهم الفقر -وربما اليتم- إلى العمل يوميا في ورشات للحدادة أو في حقول زراعية، وكثيراً ما يكونون عند الإشارات المرورية في الشوارع يحاولون بيع المناديل الورقية وأشياء أخرى لسائقي السيارات؛ وقد يرجع ذلك إلى الفقر وانعدام العدالة الاجتماعية وغياب الدعم الحكومي للفئات الاجتماعية الفقيرة، وهي جميعها عوامل شكلت أسباباً رئيسة في انتشار عمالة الأطفال.

وقد عدت منظمة الأمم المتحدة عمالة الأطفال عملاً استغلالياً إذا اشتمل على أيام عمل كاملة أو ساعات عمل طويلة أو أعمال مجهدة، أو إذا كان هذا العمل في الشوارع في ظروف صعبة، أو كان أجره غير كاف، أو كانت مسؤولياته تفوق الحد الطبيعي، أو كان عملاً يؤثر على التعليم، أو كان عملاً يحط من كرامة الأطفال مثل الاسترقاق وكل الأعمال التي تحول دون تطويرهم اجتماعياً ونفسياً.

وكما هو معروف، تشير ظاهرة عمالة الأطفال إلى استغلال الأطفال في أي شكل من أشكال العمل بما يحرم الأطفال من طفولتهم، ويعيق قدرتهم على الذهاب إلى المدرسة، ويؤثر تأثيراً ضاراً عقلياً أو جسدياً أو اجتماعياً أو معنوياً؛ فعمل الأطفال يضعف الطاقات والقدرات والإمكانات لحيل المستقبل عن النهوض بمجتمعاتهم، ويؤثر في تنمية الموارد البشرية وقدراتها التنموية. كما أنها تعد انتهاكاً لحقوق الطفولة في التعليم واللعب وفي الحياة الاجتماعية، ولأن للأعمال التي يمارسها الأطفال الأثر الكبير على سلوكياتهم وبالذات على الأطفال الأصغر سناً الذين لم يتمكنوا من متابعة دراستهم؛ فإن انتقالهم مباشرة إلى سوق العمل يشكل خطراً أكبر عليهم؛ فمرحلة الطفولة هي أهم مراحل النمو وأكثرها تأثيراً في حياة الفرد، وهي بداية تربيته وتنشئته، وإذا ما كانت البداية صحيحة وسليمة فسيتابع الطفل نموه بعد ذلك بشكل سليم.

انتشرت في الفترة الأخيرة عمالة الأطفال بشكل لافت للنظر في اليمن؛ حيث ينخرط واحد من كل سبعة أطفال (14%) -ممن تتراوح أعمارهم بين (6-13) سنة- في مجال عمالة الأطفال. وباستخدام التقديرات السكانية لمسح رصد الحماية الاجتماعية (SPM) وجد أنه يوجد ما يقارب (730.000) طفل منخرطين في عمالة الأطفال، وأنه من بين (1.6) مليون طفل خارج المدرسة في اليمن، وأن هناك طفلاً من كل خمسة أطفال منخرط في عمالة الأطفال (21%).

إن الأطفال المنخرطين في العمالة هم أكثر عرضة ليكونوا خارج المدرسة مقارنة

بالأطفال الذين لا يشاركون في العمالة بجميع الفئات، باستثناء الأطفال في سن 6 سنوات؛ إذ يعمل طفل واحد من بين كل خمسة أطفال خارج المدرسة للفئة العمرية بين (6-13) سنة، وعلى وجه الخصوص متى ما وصل الأطفال خارج المدرسة الحلقة الثانية من التعليم الأساسي، حيث يصبحون أكثر عرضة للانخراط في العمل؛ وهذا يدل على أن العمل قد يصبح عائقاً أمام الحضور المدرسي بالنسبة للأطفال المراهقين خارج المدرسة، كما أن الفتيات خارج المدرسة أكثر عرضة للعمل من الأولاد خارج المدرسة (اليونيسف، 2014: 43، 46).

إن عمالة الأطفال مشكلة اجتماعية ونفسية يعاني منها مجتمعنا منذ سنوات، وزادت الظروف الراهنة من المعاناة مما تسبب بزيادة عمالة الأطفال وقيامهم بمهن تسبب لهم المعاناة النفسية الشديدة التي تفوق قدرتهم الاحتمالية. ومن خلال هذه الورقة البحثية سوف نتعرف على عمالة الأطفال، وكيف بدأت تاريخياً، وما هي الأسباب التي أدت إلى ذلك، مع التطرق إلى عمالة الأطفال في اليمن.

مفهوم الطفل:

يطلق مصطلح الطفل بناءً على قاموس أكسفورد على المولود البشري حديث الولادة حتى يبلغ سن الرشد، وينطبق ذلك على الذكر والأنثى، وتدعى المرحلة التي يعيشها الطفل مرحلة الطفولة، لذلك اختلف علماء الاجتماع في تعريفهم لمفهوم الطفل وتحديد ماهيته، وبرز في ذلك اتجاهات عديدة منها:

الاتجاه الأول: يطلق مفهوم الطفل على الإنسان منذ لحظات ولادته الأولى حتى يبلغ رشده، ويحدد سنّ الرشد نظاماً الدولة والمجتمع والقانون في كل بلد بشكل مستقل.

الاتجاه الثاني: يحدد مفهوم الطفل بالإنسان الوليد ضمن المرحلة العمرية الأولى حتى بلوغ الثانية عشرة عاماً من عمره بغض النظر عن بلوغه وعن التشريعات المتبعة في بلاده والقوانين والأنظمة والاتفاقيات.

الاتجاه الثالث: يصف الطفل بأنه الوليد منذ لحظة ولادته حتى بلوغه، على أن يفرق بين الرشد والبلوغ.

أما الأمم المتحدة فقد عرفت الطفل هو كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من العمر،

(<https://org.wikipedia.ar//>)، غير أن المادة (1) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل عرفته بأنه الشخص دون سن الثامنة عشرة، ما لم تُعرّف القوانين الوطنية السن القانونية بأبكر من ذلك (اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل).

أما الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل فقد عرفت الطفل بأنه "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه". ولا تحدد اتفاقية حقوق الطفل في تعريفها السن العمري للطفل على إطلاقه، إنما تظهر المرونة في تعريفها من خلال إلزام الدول الموقعة على الاتفاقية -والبالغ عددها 192 دولة حتى شهر نوفمبر من العام 2015م- على تحديد النقطة المرجعية للإعمار عند ظروف ومتطلبات مخصوصة، كالسن القانونية لعمل الأطفال وتعليمهم، وتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم، أو سجنهم، أو ما يشابه ذلك من ظروف متعلقة بالمرحلة المحددة في تعريف الاتفاقية (<https://dz.setif2-univ.cte//>).

ومما سبق يمكن وضع تعريف إجرائي للطفل في الآتي:

الطفل هو الإنسان الوليد منذ لحظات ولادته الأولى حتى يبلغ سن الرشد الذي تحدده الدولة وفقاً للتشريعات المتبعة في بلاده والقوانين والأنظمة والاتفاقيات الدولية.

مفهوم عمالة الأطفال (Children Work):

يعرف الباحثون مفهوم العمل في العديد من المجالات العامة والعملية على أنه الجهد أو الطاقة الجسدية أو الذهنية المبذولة لأداء مهمة معينة، وبناء على هذا التعريف يعد مفهومًا غير واضح وغير مميز أيضاً؛ فهو لا يفرق بين العمل الذي يؤديه الإنسان وبين العمل الذي لا يؤديه عليه، وفي حال الحصول على أجر؛ فما هي نوعية هذا الأجر؟ ومن أي الجهات يحصل منها على هذا الأجر؟ وما هي نوعية الأنشطة التي يمكن إطلاق لفظ "عمل" عليها؟ وماهي الحقوق والواجبات المترتبة حال موافقة الفرد على القيام بنشاط معين يدخل في إطار مفهوم العمل؟ وهل يتفق كل من الطفل والبالغ في أداء نشاط واحد يمكن إطلاق عليه لفظ "عمل" فيتعرض لما يتعرض له الكبار ويتحمل نفس التبعات والمسؤوليات ويحصل على نفس المزايا أم لا؟

جميع هذه الأسئلة تقودنا إلى تساؤل مهم:

أي نشاط من الأنشطة التي يؤديها الطفل يمكن أن نطلق عليه مفهوم العمل؟

وللإجابة على هذا التساؤل تأتي ضرورة عرض بعض المحكات المميزة بين نشاط الأطفال المتنوعة، وتتمثل هذه المحكات في:

1- ما إذا كان النشاط مدفوع الأجر من عدمه، ذلك أن الحصول على أجر مقابل نشاط مُمارس يدخل في الإطار الاقتصادي مما يجعلنا نطلق مفهوم عمل على هذا النشاط، وما هي نوعية هذا الأجر.

2- إذا كان النشاط إنتاجياً أو غير إنتاجي، فإذا كان النشاط غير إنتاجي فيكون النشاط ضمن الأنشطة التعليمية أو التشييطية.

3- الفترة الزمنية التي يشغلها النشاط الذي يقوم به الطفل، فهل يشغل هذا النشاط كل وقت الطفل أم جزءاً منه؟ وهل هذه الفترة الزمنية ثابتة على فترات طويلة أم متغيرة؟

4- نوعية المسؤوليات الواقعة على الطفل في حال قيامه بأداء نشاط معين، أي أن هناك التزامات يتحملها الطفل ويعاقب عليها في حالة عدم الوفاء بها أثناء ممارسة النشاط.

5- هل يتم استغلال الطفل أثناء ممارسة النشاط، أي إن الطفل لا يحصل على الحقوق والواجبات الحصول عليها في حالة قيامه بنشاط معين (عبدالعال، 1997: 15,16).

إن عمالة الأطفال هي: العمل الذي يضع أعباء ثقيلة على الطفل؛ أي العمل الذي يهدد سلامة الطفل وصحته ورفاهيته؛ بحيث يكون أساس العمل هو الاستفادة من الطفل، برغم من عدم قدرته على الدفاع عن نفسه؛ والاعتماد عليه بوصفه عمالة رخيصة بديلة عن عمالة الكبار، أو بعبارة أخرى: العمل الذي يحول دون تعليم الطفل وتدريبه ويكون سبباً في حرمانه من حقوقه.

وعلى الرغم من أن عمالة الأطفال تحدث في جميع القطاعات تقريباً، فإن سبعة من كل عشرة أطفال يعملون في الزراعة وفقاً لمنظمة العمل الدولية، إذ إن حوالي 60% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (5-17) عاماً هم من العاملين في قطاع الزراعة، علماً أن قطاع الزراعة يشمل: الأنشطة المتعلقة بزراعة الحبوب والغابات، تربية الأحياء المائية، صيد الأسماك، تربية الماشية (Zafar.2019: 4، 5).

وفي تقرير "التقديرات العالمية لعام 2020 والاتجاهات وطريق المستقبل" الذي نشرته منظمة العمل الدولية واليونسيف فقد أوضح انخفاض عدد الأطفال العاملين بمقدار 94 مليون طفل بين عامي 2000 و2016، كما أشار إلى ارتفاع كبير في عدد الأطفال العاملين ضمن الفئة العمرية (5-11) عاماً الذين يمثلون اليوم أكثر من نصف الرقم العالمي الإجمالي. وقد ارتفع عدد أطفال هذه الفئة -ممن يزاولون أعمالاً

خطرة، أي أعمالاً يحتمل أن تضر بصحتهم أو سلامتهم أو أخلاقهم- بمقدار 6.5 مليون منذ عام 2016 ليصل إلى 79 مليوناً.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أدى النمو السكاني والأزمات المتكررة والفقر المدقع وضعف تدابير الحماية الاجتماعية إلى زيادة عدد الأطفال العاملين بمقدار 16.6 مليوناً خلال السنوات الأربع الماضية، حتى في المناطق التي شهدت بعض التقدم بعد عام 2016، كمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. إن الصدمات الاقتصادية الإضافية وإغلاق المدارس بسبب كوفيد-19 يعينان أن الأطفال العاملين أصلاً قد يعملون لساعات أطول أو في ظروف تزداد سوءاً، في حين سيضطر كثيرون غيرهم إلى مزاولة أسوأ أشكال عمل الأطفال بسبب خسارة وظائف أفراد الأسر الضعيفة ودخلها.

وقد حذر التقرير من أن تسعة ملايين طفل إضافي في العالم معرضون لخطر الاضطرار إلى العمل بحلول نهاية عام 2022 بسبب الجائحة، كما أن هذا الرقم قد يرتفع إلى 46 مليوناً إذا لم تتوفر لهم إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية الضرورية.

توصل التقرير إلى النتائج الرئيسية الأخرى، وهي:

- يشغل قطاع الزراعة 70% من الأطفال العاملين (112 مليوناً)، يليه 20% في الخدمات (31.4 مليوناً)، و10% في الصناعة (16.5 مليوناً).
- نحو 28% من الأطفال العاملين في الفئة العمرية (5-11) سنة، و35% من الأطفال العاملين في الفئة العمرية (12-14) سنة هم خارج المدرسة.
- عمالة الأطفال منتشرة بين الفتيان أكثر من الفتيات في جميع الأعمار، فإذا حسبنا الأعمال المنزلية التي تمارس لمدة 21 ساعة على الأقل في الأسبوع، فإن الفجوة بين الجنسين تضيق في عمالة الأطفال.
- انتشار عمالة الأطفال في المناطق الريفية (14%) وهي أعلى بثلاث مرات مما هو عليه في المناطق الحضرية (5%) (منظمة العمل الدولية واليونيسف، 2021).

ويمارس الأطفال أعمالاً مختلفة تتراوح بين البساطة والهامشية والخطورة، فقد يعملون في المصانع والمعامل والمزارع وورش السيارات. وقد يعملون خدماً في المنازل أو باعة متجولين يبيعون مختلف البضائع، كما يعملون ركاباً في سباق الجمال في دول

الخليج خاصة (رمزي، 1998: 23،45)، كما قد يستغل بعض المجرمين الأطفال لأداء أعمال غير مشروعة كترويج المخدرات أو الدعارة، وبذلك تتعرض الطفولة إلى أوسع صور الاستغلال والإذلال.

وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية فإن عدد الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم ما بين الخامسة والرابعة عشرة في العالم يقدر بثلاثمائة مليون طفل، منهم 250 مليون طفل في دول العالم الثالث، 50% منهم يعملون بكيفية دائمة، والباقي يعمل أثناء العطل المدرسية (فرجاني، 2001: 14).

ومن خلال هذا العرض نستطيع أن نخرج بتعريف إجرائي لعمالة الأطفال:

هو الطفل العامل الذي يعمل أو يستخدمه أفراد آخريين بهدف الحصول على المال، وينحصر عمره بين السادسة والخامسة عشرة.

● وتقسم منظمة العمل الدولية أنواع الأطفال العاملين إلى ثلاث فئات كالآتي:

- الأطفال المستخدمون:

تعد فئة الأطفال المستخدمين (بالإنجليزية: Children in Employment) الفئة الأكثر انتشاراً على مستوى العالم، وتشمل: عمل الأطفال في جميع أنواع الأنشطة الإنتاجية المدفوعة، وبعض الأنشطة غير الإنتاجية، كإنتاج السلع المنزلية الخاصة بالاستخدام الشخصي - وهذا لا يُعد نشاطاً اقتصادياً - أو عمل الأطفال في خدمة منازل الآخريين. ومن الجدير بالذكر أن الأنشطة الاقتصادية ضمن هذه الفئة لا تقتصر على الأنشطة القانونية، لكنّها تشمل أيضاً الأنشطة غير القانونية.

- الأطفال العاملون أو العمال الأطفال:

تُعدّ فئة الأطفال العاملون أو العمال الأطفال (بالإنجليزية: Child Laborers) الفئة الأكثر تقييداً من الفئات الأخرى مع وجود بعض الاستثناءات، وتشمل هذه الفئة الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن 11 عاماً ويعملون لساعات قليلة بأعمال خفيفة لا تعيقهم عن ممارسة أنشطتهم الأخرى كالذهاب إلى المدرسة أو التدريب المهني أو غيره، ويُستبعد من هذه الفئة الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن 14 عاماً الذين لا يشاركون بأداء أيّ أعمال خطيرة.

- الأطفال في الأعمال الخطيرة:

تشمل فئة الأطفال في الأعمال الخطيرة (Children in Hazardous Work) الأطفال الذين يعملون في أي عمل خطير، وهو العمل الذي يُعرضهم إلى العديد من الأضرار سواء المتعلقة بسلامتهم وصحتهم الجسدية، أو المتعلقة بحالتهم المعنوية وصحتهم النفسية (Fors، 2008: 571).

عمالة الأطفال تاريخياً

عانت المجتمعات منذ القدم من ظاهرة عمالة الأطفال، فقد انتشرت بين المدن المتقدمة صناعياً والدول النامية والفقيرة (Boyd، 1994: 153)، وتعد هذه الظاهرة العالمية مشكلة معقدة، خصوصاً في المجتمعات التي يكون مصدر عمالة الأطفال ناتج عن الثقافة والتقاليد السائدة في ذلك المجتمع، أو عندما تكون ناتجة عن بنية البلاد وظروفها الاقتصادية (Lachowski، Zagórski، 2011: 386)، لذا حصلت مشكلة عمالة الأطفال على اهتمام متزايد خلال العقد الماضي (Boyd، 1994: 153).

ففي العصور الوسطى امتازت الأسرة بإنجابها عدداً كبيراً من الأطفال، وارتفعت نسبة الوفيات بينهم وتراجع معدل الحياة بين الراشدين؛ فكان الطفل يدخل بعد سنوات قليلة من عمره إلى حياة الراشدين بشكل مبكر جداً لأداء نفس أعمالهم وأنشطتهم فيغطي مصاريفه وبعض مصاريف أسرته.

وقد تميزت عمالة الأطفال في فترة ما قبل الثورة الصناعية في أوروبا بارتباط الأسرة بالأرض؛ فكانت هذه الأخيرة تستعين بأبنائها من أجل تحقيق معاشها. وفي نهاية القرن الثامن عشر الميلادي حدث تطور سريع في التكنولوجيا هناك نتيجة ظهور الثورة الصناعية، وبرزت طبقة من رجال الصناعة التي حلت محل الأرستقراطية الزراعية القديمة، إلى جانب زيادة معدلات الطبقة العاملة التي شيدت أقصى ضروب الاحتكار الأخير، وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي أصدر البرلمان البريطاني أول تشريع لحماية الطفل كان الهدف منه هو منع استغلال الأحداث. وعلى الرغم من أن عمالة الأحداث ظاهرة وقضية فإن التاريخ يؤكد حقيقة ارتباطها بالثورة الصناعية؛ حيث كانت بريطانيا مهد هذه الثورة بسبب تبنيها عمالة الأحداث بكثافة غير معهودة في قطاعي صناعة المناجم والنسيج، لبيد بعد ذلك معدل مشاركة الأطفال في المجموعة العمرية (10-14) عاماً بالتناقص ليسجل نسبة (30%) في العام 1851م، ثم تنخفض النسبة إلى (17%) في 1901م بعد توفر التعليم المجاني ليلاً في العالم سنة 1870م.

وفي الولايات المتحدة بلغت نسبة مشاركة الأطفال (17%) في عام 1890م، في حين أشار أول تعداد في فرنسا أن معدل مشاركة الأحداث في قوة العمل بلغ (20%) من عام 1896م؛ لذلك قامت بريطانيا وفرنسا بإصدار قانون عمالة الأطفال (حبير، وآخرون، 2017م، 23-22).

وخلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كان هناك العديد من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (5-14) عاماً من أسر فقيرة يعملون في الدول الغربية ومستعمراتهم، وكانوا يعملون أساساً في الزراعة، وعمليات التجميع المنزلية، والمصانع، والتعدين، والخدمات، مثل الأولاد الذين يعملون في مجال الأخبار. وكان بعضهم يعمل في مناوبة ليلية تدوم 12 ساعة. ومع ارتفاع دخل الأسرة وتوفر المدارس وإصدار قوانين عمالة الأطفال انخفضت معدلات حدوث عمالة الأطفال، لكن الإحساس بأهمية هذه الظاهرة، وضرورة وضع حد لها فلم يظهر إلا في أوائل الستينيات من القرن العشرين حين ظهر مقال لأطباء نفسيين أثار الاهتمام في وسائل الإعلام الأمريكية بهذه الظاهرة، مما دفع المجتمع إلى وضع قوانين تجرم استغلال الأطفال والإساءة إليهم في أعمال مهينة (الحريري، 2000: 58).

بدأ الاهتمام العالمي بحقوق الطفل منذ إعداد مسودة الإعلان العالمي لحقوق الطفل في عام 1957، حيث نص الإعلان على وجوب كفالة وقاية الطفل من ضروب الإهمال والقسوة والاستغلال، وألا يتعرض للتجار به بأي وسيلة من الوسائل، وألا يتم استخدامه قبل بلوغ سن مناسب، وألا يسمح له بتولي حرفة أو عمل يضر بصحته أو يعرقل تعليمه أو يضر بنموه البدني أو العقلي أو الأخلاقي.

كما نصت اتفاقية حقوق الطفل التي أصدرت عام 1989 على ضرورة السعي الجاد لحماية الطفل من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح بأن يكون خطراً، أو يمثل إعاقة لتعليمه، أو ضرراً بصحته أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي. كما ألزمت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول الأعضاء اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية التي تكفل هذه الحماية، وبشكل خاص وضع حد أدنى لسن الالتحاق بالعمل، ونظام ملائم لساعات العمل وظروفه، وفرض عقوبات مناسبة لضمان فعالية تطبيق هذه النصوص (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2011م: 8).

وقدرت منظمة العمل الدولية في تقريرها لعام 2006 أن عدد الأطفال العاملين في

العالم ممن أعمارهم بين (5-17) سنة يصل إلى حوالي 218 مليون طفل عام 2004م. وتعد الدول الآسيوية ودول الباسيفيك من أكثر المناطق انتشاراً للأطفال العاملين؛ إذ يبلغ عددهم حوالي 122 مليون طفل عامل، وتأتي بعدها منطقة الصحراء الأفريقية بعدد يصل إلى 49.3 مليوناً، ثم أمريكا اللاتينية والكاريبي بعدد 5.7 مليون. ويشكل الأطفال العاملون في الزراعة ما نسبته 69% من الأطفال العاملين مقابل 9% فقط في الصناعة.

أما عدد الأطفال الذين يمارسون "أسوأ أشكال عمل الأطفال" فتقدر مصادر منظمة العمل الدولية عددهم بنحو 8.4 مليون. حيث يعمل هؤلاء الأطفال في ظروف سيئة فهم يجبرون على الدخول في عبودية الدين أو في الأشكال الأخرى من الاسترقاق، أو الانخراط في الدعارة والإباحية، أو على المشاركة في النزاعات المسلحة أو في الأنشطة غير المشروعة الأخرى (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2011م، 11).

وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية للسنوات الأخيرة فإن عدد الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين (5-14) في العالم يقدر بـ300 مليون طفل، منهم مائتان وخمسون مليون طفل في دول العالم الثالث، 50% منهم يعملون بكيفية دائمة، والبقية يعملون أثناء العطل الدراسية. أما الأطفال العاملون في المنطقة العربية فيقدر عددهم بحوالي 9 ملايين طفل عربي تسربوا من مرحلة التعليم الأساسي واندمجوا في سوق العمل، وتتزايد هذه الأعداد بشكل مخيف بلا ضابط ولا توجيه.

أما في دول الخليج فتتميز عمالة الأحداث باعتمادها على الوافدين من الأطفال من دول أخرى، إذ يرى كثير من الوافدين أن وجودهم في تلك الدول فرصة ثمينة ينبغي استغلالها إلى أقصى حد، وإن اقتضى ذلك حرمان أطفالهم من التعليم ودفهم إلى سوق العمل. ويمارس الأطفال أعمالاً مختلفة تتراوح بين البساطة والخطورة فقد يعملون في المصانع، أو يعملون في دول الخليج، كما يستغل بعض المجرمين الأطفال لأداء أعمال غير مشروعة كترويج المخدرات أو الدعارة؛ وبذلك تتعرض الطفولة إلى أبشع صور الاستغلال والإذلال (حبير؛ وآخرون، 2017م: 22-23).

وفي أفقر بلدان العالم، يعمل واحد من كل أربعة أطفال، ويعيش أكبر عدد منهم (-29%) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ ففي عام 2017، شهدت أربع دول أفريقية (مالي، بنين، تشاد، غينيا بيساو) أكثر من (50%) من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (5-14) عاماً. وتمثل الزراعة في جميع أنحاء العالم الموطئ الأول لعمالة

الأطفال؛ إذ توجد الغالبية العظمى منهم في المناطق الريفية والاقتصادات الحضرية غير الرسمية، ويعملون في الغالب بأمر من آبائهم بدلاً من العمل في المصانع، ويعد الفقر ونقص المدارس السبب الرئيس لعمالة الأطفال.

عمالة الأطفال في اليمن:

ينخرط الأطفال في اليمن في العديد من المهن؛ فمنهم من يعمل على متن سفن الصيد في المدن الساحلية، أو في نقل البضائع داخل الأسواق، أو في المصانع، أو في حقول القات، فيما بعضهم يمتن التسول أو يبيع السلع لسائقي السيارات عند مفارق الطرق في المدن الكبرى. وهم يمارسون العديد من المهن غير النافعة في معظمها من منطلق أنها عمالة غير ماهرة لم تتلق تعليماً، أو لم تتجاوز مرحلة التعليم الأساسي، أو أنها لم تحصل على قدر من التدريب المهني في مهن معينة.

ويُقدر مسؤولون بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن عدد الأطفال العاملين ما بين أربعة أو خمسة ملايين طفل عامل على مستوى الجمهورية بسبب ما آلت إليه أوضاع اليمن الاقتصادية ووجود الصراع والحرب، إضافة إلى انتشار الفقر وتدني مستوى الوعي بخطورة العمل المبكر للأطفال. ولعل أهم ما يميز الوضع في اليمن بروز عدد من المتغيرات التي رافقت عمليات التحول التي يمر المجتمع بها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً منذ التسعينيات، ومن أبرزها:

1- الاختلالات السائدة في التوازنات الاقتصادية مع ضعف الموارد التي نتج عنها بعض المشكلات، كانهخفاض كفاءة الأيدي العاملة وضعف المستوى التعليمي والفني والمهني والحرفي للسكان وتراجع دور المرأة في العمل المنتج.

2- تزايد الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي الحكومي الذي تمثل في عجز الموازنة الحكومية وعجز ميزان المدفوعات وارتفاع الأسعار وضعف هيكل البنية الأساسية والتدخل في تسعير عدد من السلع (فارع وآخرون، 1997: 10).

أجرت وزارة الشؤون الاجتماعية في عام 2000 مسحاً حكومياً أفاد بأن هناك 421.000 طفلاً عاملاً على الصعيد الوطني، أما منظمة سياج -وهي منظمة غير حكومية محلية لحماية الأطفال- فقد أفادت أن عدد الأطفال العاملين في البلاد حوالي 3.5 مليون طفل، بينما منظمة العمل الدولية في اليمن فتري أن هناك بعض الخلاف حول الأرقام؛ لكن التقديرات تشير إلى أن هناك ما بين 500.000 و550.000 طفل عامل في البلاد.

وفي العام 2002 أقرت الحكومة اليمنية قانون حقوق الطفل في اليمن الذي يحدد الحد الأدنى لسن العمل القانوني بـ 14 عاماً، وفي الوقت ذاته يحظر القانون إدخال الأطفال دون سن 15 عاماً في العمل الصناعي، ولم يضع القانون أي قيود على عمل الأطفال في المشاريع العائلية بغض النظر عن العمر. وتعد اليمن واحدة من الدول الموقعة على اتفاقية منظمة العمل الدولية 182 حول أسوأ أشكال عمل للأطفال (org.thenewhumanitarian.www).

ونتيجة لهذه الأوضاع المتساوية في اليمن انتشرت عمالة الأطفال بشكل لافت، ليجدون أنفسهم أمام واقع مرير، معرضين للعنف وضحايا للاستغلال، بوصفهم الحلقة الأضعف في كل الحروب التي تمر بها البلاد. وعلى الرغم من عدم دقة الإحصاءات الرسمية، فقد بينت أن عدد الأطفال العاملين في اليمن يفوق 400 ألف طفل، ينتمون للفئة العمرية من (10-14) عاماً، نسبة الذكور بينهم 55.8%، ونسبة الإناث 44.2%.

فيما تؤكد منظمة العمل الدولية أن 1.4 مليون طفل يعملون في اليمن محرومون من أبسط حقوقهم، الأمر الذي يثير حالة من الطوارئ تستوجب تحركاً دولياً للمساعدة في الحد من هذه الظاهرة، وأن نحو 34.3% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين (5-17) عاماً يعملون في اليمن، مشيرةً إلى أن العدد في ارتفاع متواصل (www.com.independentarabia).

وتعد المهن الزراعية التقليدية الموسمية التي تعتمد على الطرق البدائية التقليدية في الزراعة نتاجاً لضعف مساهمة القطاع الزراعي الحديث في التشغيل من أكثر المهن انتشاراً التي يزاولها الأطفال العاملون في الفئة العمرية (10-14) سنة. وتستوعب الزراعة 89% من الأطفال المشتغلين من نفس الفئة العمرية وتستأثر هذه المهن في القطاع الريفي على 91% من الأطفال المشتغلين بحكم النشاط الزراعي الذي يمتاز به وما يجده الأطفال من فرصاً لمساعدة أسرهم في الأنشطة الحقلية بأجر أو بدون أجر. بينما تمثل في الحضر 24.5% عام 1994م، كما أن عمال الخدمات والبيع في الحضر أعلى نسبة مقارنة ببقية المهن والأعمال لتصل النسبة إلى 29.6% من إجمالي الأطفال العاملين في الحضر عام 1994، ولا يمارس الأطفال في الريف مثل هذه المهن إلا بنسبة 1.2% (فارع؛ وآخرون، 1997: 10).

وبهذا تكون ظاهرة عمالة الأطفال غير مرغوبة، ويعمل العالم بأسره على مواجهتها والقضاء عليها بسبب آثارها السلبية على الطفل في حاضره ومستقبله، بأي شكل من الأشكال، وتضره جسدياً واجتماعياً وأخلاقياً.

أسباب ظاهرة تشغيل الأطفال في اليمن:

يوجد العديد من الأسباب التي تدفع الأطفال إلى العمل، ومن ثم انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال، ومن تلك الأسباب ما يأتي:

- اضطراب الأوضاع الأمنية وانتشار الصراعات مع نشوب الحرب.
- ارتفاع معدلات البطالة والفقر.
- زيادة عدد السكان.
- تدني الأوضاع الصحية (فارع؛ وآخرون، 1997: 10).
- تسرب كبير بعد سن التاسعة 9 من التعليم الإلزامي؛ حيث ينخفض متابعة الدراسة إلى 56.6% في صفوف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (5-17) عاماً (منظمة العمل الدولية 2010، 54).
- الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تعانيها الأسر اليمنية.
- عدم وعي الأهالي بالآثار السلبية والضارة الناتجة عن عمل الأطفال في سن مبكر.
- الافتقار إلى المهارات الاجتماعية الأساسية نتيجة لعدم استكمال دراستهم.
- انتشار بعض القيم الثقافية التي تشجع على عمالة الأطفال في بعض المجتمعات.
- المشاكل الماليّة والديون المتراكمة التي تعاني منها بعض الأسر مما قد يدفع بالأطفال للعمل لسدادها.
- استغلال أصحاب العمل للأطفال لأنهم يتقاضون دخلاً أقل من البالغين، وفي الوقت ذاته لا يعرفون حقوقهم، مما يجعلهم أكثر عرضة للاستغلال.
- انتشار الجهل، والافتقار إلى التعليم الأساسي والمهني الجيد (unicef.in، 2020).

وقد برزت ظاهرة عمالة الأطفال نتيجة لتضافر عدة عوامل، من أهمها:

1) عوامل اقتصادية:

إن وجود الأزمات الاقتصادية الطاحنة التي تضرب غالبية الأسر في دول معينة -نتيجة الحروب أو ضغوطات أخرى- تدفع بعض الآباء إلى إرسال فلذات أكبادهم رغم أعمارهم الصغيرة التي قد تقل عن سبع سنوات إلى العمل بهدف الحصول على مصادر دخل إضافية للمساعدة في مصروف الأسرة. غير أن ما يفعله هؤلاء الآباء غير مبرر له؛ فأعلى المسؤوليات التي ينبغي على الطفل تحملها في عمر كهذا هي الدراسة لتأسيس مستقبله، وقد تبين أنه حتى هذه اللحظة يوجد أكثر من 70 مليون طفل في الدول الفقيرة حول العالم يعملون في الزراعة والمناجم وحقول التبغ.

ويعد الفقر من العوامل المهيمنة والمؤدية لانتشار العمالة عند الأطفال، فوجود الأسر الفقيرة أو التي تعيش تحت خط الفقر في بعض الدول النامية، يضطر بعض الأطفال إلى زيادة دخل الأسرة لتأمين أبسط متطلبات الحياة المتمثلة في الطعام (www.hellooha.com)؛ فازدياد وتيرة عمل الأطفال هو نتيجة لاتساع رقعة الفقر، وما من شك أن الأزمات الاقتصادية والمالية التي تمر بها البلاد تدفع بالأطفال إلى العمل من أجل الحفاظ على كيان الأسرة وإشباع الحاجات الأساسية لأسرهم (info.wafa.ps)، لأن معظم أسر الأطفال العاملين تعاني من انخفاض مستوى الدخل، مما يدل على أهمية الدافع الاقتصادي كونه عاملاً رئيساً لالتحاق الأطفال بسوق العمل. ويمثل كسب الأطفال العاملين حوالي ربع الكسب الكلي للأسرة، وأحياناً يتعدى ثلاثة أرباع دخل الأسرة، وقد يشكل دخل الأسرة كله (الحريري، 2000: 63). وقد توصلت دراسة تناولت الأبعاد الاقتصادية لظاهرة عمالة الأطفال إلى أن تدني دخل الأسرة أدى إلى تعظيم قيمة إسهام الطفل العامل بأجرة، إذ يتراوح هذا الإسهام ما بين 22.8% و30.7%، وتفسر هذه النسبة المرتفعة زيادة عمالة الأطفال في الأسر الفقيرة (رمزي، 1998: 65).

2-العوامل الاجتماعية:

من أهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر تأثيراً مباشراً في ازدياد ظاهرة عمالة الأطفال ما يأتي:

- أن عدم المساواة الاجتماعية بين الأطفال -كالاهتمام بالأذكي والأجمل والأكثر قدرة على الاندماج في المجتمع وإهمال من هم عكس ذلك- والتفرقة العنصرية وسوء المعاملة -سواء داخل الأسرة أو في المدرسة أو في المجتمع الخارجي- لا سيما في الدول أو المدن التي تحوي خليطاً من السكان الأصليين والأفراد المهجرين أو النازحين من مدن أو بلدان أخرى، كل ذلك من الأسباب الرئيسة لانتشار عمالة الأطفال ووصولها

إلى الحد الذي بلغته الآن في هذه الدول.

- يدفع الجهل الأطفال إلى ترك التعليم من أجل العمل، وينتشر الجهل بشكل كبير في البيئات البسيطة وغير المتعلمة؛ فانعدام المعرفة الكافية والثقافة اللازمة التي حرمت منها بعض الأسر، نتيجة عادات اجتماعية بالية أو لأسباب اقتصادية معينة، ساهم في انتشار ظاهرة العمالة كأنها واجب على الأطفال لبناء شخصياتهم وتعزيزها وللمشاركة بشكل فعال في أسرهم، دون التطرق إلى آثارها السلبية على نفسية الطفل وحياته، وقد تبين أنه يوجد 65 مليون فتاة، و56 مليون فتى لا يحصلون على حقهم الضروري في التعليم حول العالم (com.hellooha.www).

- يعد التصدع الأسري عاملاً من عوامل لجوء الأطفال إلى العمل؛ فانفصال الوالدين أو وفاة أحدهما قد يدفع الطفل إلى العمل لتعويض النقص الحاصل بسبب غياب أحد والديه. وقد أظهرت نتائج إحدى الدراسات أن ما نسبته 14% من أفراد العينة هم من الأطفال الذين توفي عنهم أحد والديهم، كما أن أكثر الأسر احتياجاً هي الأسر التي تفتقد المعيل (الوالد) فيصبح عمل أطفالها مصدراً رئيساً لدخلها (رمزي، 2002: 23).

- زيادة عدد أفراد الأسرة وعدم تنظيم النسل؛ ما يثقل كاهل رب الأسرة ويؤدي إلى عجزه عن توفير متطلبات الحياة لأسرته.

3-عوامل تعليمية:

مما لا شك فيه أن ما تواجهه النظم التعليمية في معظم الدول النامية يحرم العديد من الأطفال من التعليم، ويزيد من معدلات انخراطهم في سوق العمل. ويرتبط العامل التعليمي بالعوامل السابقة؛ إذ أن تدني المستوى الاقتصادي والثقافي للأسرة، وتفشي الأمية بين أفرادها، والنظرة اللامبالية لأهمية التعليم، كل ذلك أدى بالأهل إلى إخراج أطفالهم من المدارس و«الزج» بهم إلى سوق العمل؛ فهم يرون أن العمل أكثر جدوى وأعظم منفعة من التعليم الذي لا طائل من ورائه، لا سيما أن نسبة البطالة بين المتعلمين في ازدياد. وتشير إحدى الدراسات -التي أجريت عن عمالة الأطفال في لبنان- إلى انخفاض المستوى التعليمي لأفراد تلك العينة، إذ بلغت نسبة الأطفال الذين تسربوا من مرحلة التعليم الأساسي 53%. بينما توجد نسبة لم تلتحق أساساً بالتعليم، كما أن الأمية تسود أفراد أسر الأطفال العاملين (رمزي، 1998: 61).

كما أن عدم مناسبة المناهج التعليمية لأعمار الأطفال ونموهم العقلي، وافتقارها إلى أساليب التعليم الحديث، وحشوها بمعلومات هائلة على حساب المهارات والمعلومات الأساسية التي ينبغي التركيز عليها، كل ذلك يؤدي إلى التسرب من التعليم وارتفاع

نسبة الأمية. إضافة إلى ارتفاع نفقات التعليم الجامعي الذي يشكل عبئاً كبيراً على الأسر محدودة الدخل؛ فيعزف الآباء عن تعليم أبنائهم، ويدفعونهم إلى العمل لمساعدتهم في تحمل أعباء الحياة (<https://ar.ps.wafa.info/>).

ومن الواضح أن انتظام الأطفال في المدارس يعوّقهم عن العمل بصورة دائمة، مما يضطرهم إلى العمل بصفة مؤقتة، ولذا تسعى بعض الدول إلى الربط بين إلزامية التعليم وبين العمر الذي يسمح فيه للفرد بالعمل، فيكون التعليم ملزماً حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي أو الثانوي، أي في سن الخامسة عشرة أو الثامنة عشرة (فرجاني، 2001: 19).

4- اندلاع الحروب:

مع اندلاع الحروب تتضاعف معاناة الجميع، إلا أن حصة الطفولة من المأساة تصل إلى حد مدمر؛ حيث يزداد التحاق الأطفال بسوق العمل، ومع زيادة تهجير الأسر المفككة يفقد الآباء أعمالهم ومصادر دخلهم، فيضطر بعض الأطفال للعمل لتأمين بعض حاجيات الأسرة الأساسية، وهذا ما هو موجود في وسط المجتمعات التي تعاني من حروب أو المجتمعات التي هاجر إليها الهاربون من الحرب.

الآثار المترتبة على عمالة الأطفال:

من الواضح أن لعمالة الأطفال آثارها السلبية على الطفل العامل أولاً وعلى مجتمعه ثانياً، وتبرز تلك الآثار في المجالات التالية:

1- الآثار التعليمية

الأطفال الذين يعملون إما أنهم انقطعوا نهائياً عن الدراسة، أو أنهم يعملون بعد خروجهم من المدرسة، وربما لم يدخلوا مدرسة أصلاً ولم يتلقوا أي قدر من التعليم، وفي جميع الحالات يبرز الأثر السيئ للعمل على حساب تعليم الأطفال (فرجاني، 2001: 19)؛ فهناك علاقة متينة بين عمل الأطفال ومستوى التعليم وإمكانية الحصول عليه، إذ تستدعي الظروف الاقتصادية للعائلة والموقف الاجتماعي من التعليم أن يترك الأطفال المدرسة وتجبرهم على الانخراط في سوق العمل.

وترتبط ظاهرة عمالة الأطفال بظاهرة التسرب من المدارس، وهي ترك الطالب المدرسة قبل أن ينهي فترة التعليم الإلزامي الممتدة من الصف الأول لغاية الصف العاشر، وتعرضه لأعمال تفقده طفولته وتشوه شخصيته. وأول الأسباب الرئيسة وراء ظاهرة التسرب والتوجه إلى العمل هي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي

تعاني منها الأسر الفقيرة، مما يضطرها إلى إخراج أبنائها من المدارس وإحاقهم بأسواق العمل.

وتعد ظاهرة التسرب من المدارس ناتجة عن النواقص في نظام التعليم الأساسي من عدم ملائمة المناهج التعليمية وعدم كفايتها وأنها لا تلبى احتياجات الأطفال ولا تشبع رغباتهم وميولهم، ومن ثم لا بد أن يأخذ رأي القائمين على إعداد المناهج التعليمية الجديدة ظاهرة عمالة الأطفال بالحسبان للحد منها، وأن يتم تطبيق نظام التعليم الإلزامي.

إن التسرب إهدار تربوي وتأثيره سلبي على جميع نواحي المجتمع وبنائه؛ فهو يزيد من حجم الأمية والبطالة ويضعف البنية الاقتصادية والإنتاجية (الطواشي، 2015: 16-18). وتوصلت دراسة عن الاحتياجات التربوية للأطفال العاملين إلى أن أهم تلك الاحتياجات تمثلت في الحاجة إلى تعلم القراءة والكتابة ومواصلة التعليم والحاجة إلى الرعاية الاجتماعية والحب والتقدير (أحمد، 1991).

2- الآثار الاقتصادية

يؤثر تشغيل الأطفال على نمو المجتمع على المدى الطويل، إلى جانب تأثيره المباشر على حياة الفرد والأسرة؛ إذ يمكن أن تعاني المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة عمالة الأطفال من فقد التوازن المجتمعي بسبب ارتفاع نسبة العمالة غير المتعلمة، مما قد يحدث تدنياً في مستوى الإنتاج وجودة السلع المنتجة، ومن ثم لا بد من السعي للحصول على جيل جديد قادر على تحدي الصعوبات، بهدف الحصول على إنتاجية أفضل في المستقبل، وذلك لا يكون إلا من خلال إرسال الأطفال لتلقي التعليم بدلاً من تشغيلهم وبذا يكون لهم دور فاعل عند تلقيهم التعليم المناسب، الأمر الذي قد يرفع من إنتاجية السلع وجودتها على المستويين المحلي والدولي (Vandenberg، 2007: 27).

هناك من يرى أن العمل بالنسبة للطفل أفضل من تسوله، لكن الواقع أن عمالة الأطفال لا تمنع التسول ولا تقضي عليه، بل على العكس قد تكون طريقاً للتسول، خاصة عندما يتقلص المردود المادي للعمل إلى الدرجة التي تجعل الطفل يستجدي الناس للعطف عليه، ويبرز هذا بشكل واضح بين الباعة المتجولين من الأطفال.

وتعاني معظم أسر الأطفال العاملين من انخفاض مستوى الدخل، وهذا يؤكد أهمية الدافع الاقتصادي بوصفه عاملاً رئيساً لالتحاق الأطفال بسوق العمل، ويمثل كسب الأطفال العاملين حوالي ربع الكسب الكلي للأسرة، وأحياناً يتعدى الثلاثة

أرباع، وقد يشكل دخل الأسرة كله (الحريري، 2000: 63).

3- الآثار الاجتماعية والنفسية

تتباين الآثار الاجتماعية والنفسية لعمالة الطفل وتختلف تبعاً لاختلاف نوعية العمل وظروفه، والظروف الأسرية للطفل؛ فقد يبدو على بعض الأطفال الإحساس بالرضا لما يقدمونه من دعم لأسرهم، وتزداد لديهم الثقة والاعتماد على الذات (عبد الفتاح، 2001: 95)، فيما يرسل الآباء أطفالهم إلى العمل اعتقاداً منهم أن ذلك يساهم في مساعدتهم على مواجهة الظروف المعيشية الصعبة، إلا أنهم قد يغفلون عن الآثار السلبية لذلك على المدى البعيد؛ فقد تتعارض عمالة الأطفال مع تلقيهم التعليم في المدارس، إلى جانب افتقارهم إلى القدرة على رفع الإنتاجية، وزيادة أرباحهم المستقبلية، مما يعني انخفاض الدخل المستقبلي لأسرهم، الأمر الذي قد يؤدي إلى انتشار الفقر وزيادة احتمالية تشغيل أطفالهم أيضاً في المستقبل (Galli، 2000: 3).

ويسبب العمل المبكر تأثيراً سلبياً من الناحية الاجتماعية على الأحداث الذين يزاولونه، ومن هذه التأثيرات: التسرب من المدرسة ثم الانحراف بعد ذلك، والوقوع ضحية للمجرمين والمنحرفين، والتأثير النفسي والسلبى، والشعور بالدونية والاختلاف عن بقية أقرانهم من الأطفال، وكره الحياة. وبصفة عامة، عندما يقوم الأحداث بعمل غير مستقل منذ سن مبكرة فإن ذلك سوف يؤثر عليهم مستقبلاً فلا يمكنهم الحصول على أي مؤهلات للقيام بعمل يحتاج إلى خبرة علمية ومقدرة وهذا الوضع مقروناً بفقد الميل للتعليم الذي ينشأ بسبب عدم نضوج الحدث أو الطفل الذي يتيح لهم مجالاً للوصول إلى عمل أفضل وتقدم اجتماعي؛ لذلك فغالباً ما يمضي العامل الذي التحق بالعمل في سن مبكرة حياته كلها في أدنى السلم الاجتماعي مقتصرًا على تأدية الأعمال الروتينية التي لا تحتاج إلى أي مهارة أو خبرة علمية، هذا إذا لم يتعرض في نهاية المطاف للبطالة (حبيبر؛ وآخرون، 2017: 27).

ولعمالة الأطفال دور في زيادة نسبة البطالة بين الشباب؛ إذ إن الأعمال التي يقوم بها الأطفال غالباً هي أعمال البالغين، ويفضل أصحاب العمل تشغيل الأطفال لأنهم أكثر استعداداً لتلبية الأوامر وأقل إثارة للمتابع وأقل أجراً من الكبار، مما يشكل منافسة حقيقية للبالغين الذي يبحثون عن عمل (فرجاني، 2001: 16-17).

إن انخفاض مستوى معيشة أسرة الطفل كالفقر وعدم إشباع الحاجات الضرورية والأساسية التي تحقق نمواً سليماً ورضاً نفسياً للأطفال يؤثر على سلوكياتهم على المدى الطويل بحسب عدة أبحاث؛ إذ يتخذ الطفل -على سبيل المثال- السرقة وسيلة

مشروعة من وجهة نظره لإشباع حاجته المادية التي لم تستطع الأسرة توفيرها له، أو يلجأ إلى العمل للحصول على المال الذي يحقق له رغباته.

وكذا فإن تعرض العائلة للتفكك عندما يفترق الزوجان لأي سبب كان -سواء بالطلاق أو الهجر أو وفاة أحد الزوجين- يسبب التفكك العائلي الذي من شأنه أن يجعل العائلة كلها في وضع يتسم بعدم الاستقرار والإرباك وتدني مستوى التفاعلات الاجتماعية الحميمة بين أفرادها، وأكبر الآثار التي تحدث نتيجة لذلك هي تلك التي تمس الأطفال وتؤثر على علاقاتهم بذويهم التي تتسم عادة بالخوف والتوتر وتقديم أبسط الحاجات سواء كانت مادية أو عاطفية، وبفعل التفكك تسعى الأسرة عادة إلى إيجاد الوسيلة المناسبة للعيش بعد غياب المعيل مما يضطر أحياناً تحميل الأطفال مسؤولية المشاركة في تحمل أعباء الحياة مما يدفعهم إلى ترك الدراسة والخروج إلى العمل (حبير؛ وآخرون، 2017: 29-28).

4- الآثار الجسدية:

لا شك في أن عمل الأحداث في سن مبكرة له نتائج سلبية تنعكس على صحة الأطفال الجسدية مما يؤدي إلى انتشار الأمراض بينهم، وقد أكدت نتائج دراسات عديدة ضرورة الاهتمام بالجانب الصحي وتوفير الرعاية الصحية والوقائية والعلاجية للأطفال من خلال وحدات الرعاية الصحية والأساسية وضرورة توعية أصحاب الأعمال ومفتشي الأعمال وأسر الأطفال العاملين والأطفال أنفسهم بالمخاطر الصحية التي يسببها العمل، لا سيما الأعمال ذات الخطورة الشديدة التي يحذر القانون الاشتغال بها لصغار السن (حبير؛ وآخرون، 2017: 27-22).

فكثيراً ما يعمل الأطفال في ظروف بيئية غير صحية تؤثر عليهم بشكل مباشر، كما قد يتعرضون لمخاطر عديدة أثناء عملهم؛ فهناك من يعملون في مصانع الكيماويات أو ورش السيارات فيتعرضون للمواد الكيميائية وخطر التعامل مع الآلات الميكانيكية والكهربائية، وهناك الأطفال الباعة المتجولون المعرضون باستمرار لحوادث السيارات والأتربة والضوضاء، بالإضافة إلى ظروف الحر والبرد وسوء التغذية والإرهاق الشديد نتيجة العمل لساعات طويلة دون راحة، كل ذلك يؤثر على صحتهم وعلى صحة الطفل الصغير بصورة أشد (رمزي، 2002: 25).

المستخلص: للحد من ظاهرة عمالة الأطفال أو القضاء عليها في اليمن لا بد من العمل على مجموعة من الإجراءات على النحو الآتي:

- 1- القضاء على الفقر هو العلاج الأمثل لظاهرة عمالة الأطفال فبدعم الأسر الفقيرة من خلال توفير الخدمات ومتطلبات الخدمات الأساسية الاجتماعية والتعليمية والصحية المختلفة.
- 2- توفير البرامج التي تحد من الفقر وتقضي على أسبابه.
- 3- تقديم الرعاية والاهتمام الخاص للأطفال العاملين، واحتوائهم اجتماعياً، ومنحهم الإحساس بالأمن والاطمئنان.
- 4- توعية أسر الأطفال العاملين بأهمية التعليم ووجوب العناية بهم، وإشعارها بالمسؤولية تجاههم.
- 5- القيام بدراسات ميدانية لهذه الفئة، وتكوين قاعدة بيانات لحصر عدد الأطفال العاملين ومتابعة أحوالهم وتوفير الفرص والبرامج التي تحد من انتشار ظاهرة عمالتهم.
- 6- توفير برامج مدرة للدخل لتلك الأسر التي تعاني من مشاكل اقتصادية، وتوفير برامج وخدمات إرشادية، وتوعية الأسر بشأنها وبيان آليات الحصول عليها.
- 7- إنشاء مكاتب لحماية الأطفال من التشرد والتسول.
- 8- إنشاء مؤسسات ودور رعاية اجتماعية.

المراجع:

- 1- منظمة العمل الدولية واليونسف (2021): عمل الأطفال: تقرير «التقديرات العالمية لعام 2020 والاتجاهات وطريق المستقبل».
- 2- Child Labour, 2020: unicef.in, Retrieved 4-3-. Edited.
- 3- Lionel Zamfir (2019): “Child labour A priority for EU human rights action”, European Parliamentary Research Service, Page 4, 5. Edited.
- 4- حبير، سجاد عجمي؛ وآخرون (2017): المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لعمالة الأحداث دراسة اجتماعية ميدانية في الديوانية، جامعة القادسية، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، الجمهورية العراقية.
- 5- الطواشي، وسام علي (2015): عمالة الأطفال في قطاع غزة وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، فلسطين.
- 6- ليونيسف، 2014: اليمن التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة.
- 7- Stanislaw Lachowski, Jerzy Zagórski (2011): “Child labour for the benefit t of the family in rural Poland”, Annals of Agricultural and Environmental Medicine, Issue 2, Folder 18, Page 386. Edited.
- 8- المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2011): الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال، الأردن.
- 9- منظمة العمل الدولية (2010): البرنامج الدولي للقضاء على الأطفال، الأطفال العاملون في الجمهورية اليمنية، نتائج المسح الوطني حول عمل الأطفال للعام 2010م، الجمهورية اليمنية.
- 10- Heather Fors 1-2008, “Child Labour: A Review of Recent Theory and Evidence with Policy Implications”, Journal of Economic Surveys, Issue 4, Folder 26, Page 571. Edited.
- 11- Paul Vandenberg 2007, Eliminating Child Labour Guides for Employers, Geneva, Switzerland: International Labour Organization, Page 27. Edited.
- 12- تقرير الأمين العام لمنظمة العمل الدولية (2006): وضع حد لعمالة الأطفال هدف في متناول اليد، مؤتمر العمل الدولي، دورة (95).
- 13- رمزي، ناهد (2002): حماية صغار الفتيات في سوق العمل في البلدان العربية، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، ع 5، م 2.
- 14- عبدالفتاح، أماني (2001): عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية، عالم الكتب، القاهرة.
- 15- فرجاني، نادر (2001): تشغيل الأطفال وصمة في جبين الحضارة المعاصرة، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، ع 3، م 1.
- 16- Rossana Galli 2001, The Economic Impact of Child Labour, Switzerland: University of Lugano, Page 3. Edited.
- 17- الحريري، محمد فتحي (2000): عمالة الأطفال في الوطن العربي، مجلة الطفولة العربي،

- الكويت، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، ع 7.
- 18- رمزي، ناهد (1998): ظاهرة عمالة الأطفال في الدول العربي، المجلس العربي للطفولة والتنمية.
- 19- فارغ، وهيبية؛ وآخرون (1997): عمالة الأطفال في الجمهورية اليمنية، دراسة ميدانية، بدعم من مؤسسة راداران، صنعاء، اليمن.
- 20- عبدالعال، منال محمد محمود (1997): التحليل السوسيولوجي لعمالة الأطفال بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع.
- 21- Rosalind Boyd (11-1994), "INTRODUCTION: Child Labour within the Globalizing Economy", JOURNAL ARTICLE, Issue 2, Folder 27, Page 153. Edited.
- 22- أحمد، سهير محمد (1991): الواقع والاحتياجات التربوية لعينة من الأطفال في سوق العمل، القاهرة، المؤتمر الرابع لمركز دراسات الطفولة.
- 23- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (<https://ar/sop/org.unicef.www//:https>).
- 24- <https://ar.wikipedia.org/wiki>.
- 25- <https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/page/view.php?id2706=>
- 26- <https://www.thenewhumanitarian.org/ar/report2055/>.
- 27- <https://www.independentarabia.com/node/101746>.
- 28- <https://www.hellooha.com/articles/1455>.
- 29- https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3176

